
حرية الصحافة
خالد صلاح

الكتاب: حرية الصحافة
المؤلف: خالد صلاح
لوحة الغلاف والرسومات للفنان: هاني شمس

سلسلة: تعلم حقوق الإنسان (١٤)
الناشر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
٩ ش رستم، جاردن سيتي، القاهرة
ت: ٢٧٩٥١١١٢(+٢٠٢) فاكس: ٢٧٩٢١٩١٣(+٢٠٢)
العنوان البريدي: ص.ب:١١٧ مجلس الشعب، القاهرة
البريد الالكتروني: info@cihrs.org
الموقع الالكتروني : www.cihrs.org

المراجعة اللغوية: عثمان الدلنجاوي
إخراج فني: هشام أحمد السيد

رقم الإيداع بدار الكتب: ٢٠٠٧/٢٤٠٥٩
الترقيم الدولي:

بطاقة فهرسة
فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب المصرية
إدارة الشئون الفنية

حرية الصحافة
ط١ – القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٧ .
٦٠ ص؛ ٢٠سم– (سلسلة تعليم حقوق الإنسان؛ ١٤)
خالد صلاح (مؤلف)
العنوان : حرية الصحافة

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

تعليم حقوق الإنسان
(١٤)

حرية الصحافة

خالد صلاح



منظمة إقليمية غير حكومية مستقلة تأسست عام ١٩٩٤. تهدف إلى تعزيز احترام مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية، وتحليل الصعوبات التي تواجه تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان في المنطقة العربية، ونشر وترويج ثقافة حقوق الإنسان، يلتزم المركز في ذلك بكافة المواثيق والعهود والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان الصادرة عن الامم المتحدة.

يسعى المركز لتحقيق هذا الهدف من خلال تطوير واقتراح السياسات والبدائل التشريعية والدستورية والعمل على ترويجها وسط مختلف الاطراف المعنية، وإصدار الدراسات النظرية والميدانية، والتقارير والاوراق التحليلية، والدوريات والمطبوعات المتخصصة في مجال حقوق الإنسان، واستخدام الآليات الدولية والإقليمية والوطنية لإثارة قضايا حقوق الإنسان في المنطقة العربية، وتنظيم الدورات التعليمية وبناء القدرات وتنمية المعارف والمهارات في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

يتمتع المركز بوضع استشاري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة، وصفة مراقب باللجنة الافريقية لحقوق الإنسان والشعوب، وعضوية الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، والشبكة الدولية لتبادل المعلومات حول حرية التعبير (ايفيكس).

مدير البرامج
معتز الفجيري

المستشار الأكاديمي
محمد السيد سعيد

مدير المركز
بهي الدين حسن

فهرس

• تقديم ٧

• استفهام: أسئلة رئيسية ترسم ملامح الطريق ٩

• إطلالة: نظرة على خريطة الصحافة المصرية........................... ١٣

• مناخ: الأجواء العامة للعمل الصحفي ١٩

• ممارسة: كيف تفاعلت الصحف مع المناخ العام؟ ٣١

• هامش: حوار مع قارئ ٣٩

• إجابة: تصورات مهنية من الداخل ٤٥

• البداية ٥١





تقديم

هذا الكتيب لا يبحث عن إدانة لأحد، ولا يفتش فى التفاصيل، ولا يراقب الضمائر، ولا يغرق فى تحليل المضامين، ولا يميز بين صحافة مملوكة للدولة، أو تابعة للأحزاب، أو ممولة من رجال الأعمال، ولا يفرق بين صحافة وأخرى إلا بالمعيار المهنى. وهذا الكتيب يتفادى عن عمد تقديم نماذج صارخة وأمثلة محددة، ويتجنب بإصرار عقد المقارنات الفجة بين الصحف الحكومية أو الحزبية أو الخاصة، فليس له سوى غاية واحدة هى رسم الواقع كما هو بلا تفضيلات أو انحيازات، ولا ينجرف إلى هاوية التراشقات بالأمثلة والنماذج، لأنه فى النهاية لا يبتغى إشهار السلاح فى حرب للآراء والأفكار، بل يحاول الكتيب تقديم رؤية عامة لواقع الصحافة المصرية ودورها

فى الإصلاح السياسى والتطور الديمقراطى، ورحلتها من أجل الحرية، وعلاقتها بالقارئ، ومدى جدارتها بالعمل لمصلحة الناس والمجتمع، ثم يهتم الكتيب بما يمكن أن نسميه إطارا مهنيا جديدا يعيد للصحافة توازنها وقواعدها الاحترافية، ويقطع الصلة بينها وبين الهيمنة السياسية أو الأيديولوجية أو المالية؛ لتكون هى جسر القارئ إلى المعرفة والرأى، لا جسرا يعبر على القارئ من أجل مصالح (آخرين).

استفهام..
أسئلة رئيسية ترسم ملامح الطريق

فرق هائل بين صحافة (سيفها من أجلك)، وصحافة أخرى (سيفها على رقبتك)، ومسافة شاسعة تلك التى تفصل بين صحافة تجعل من نفسها ظهيرا وحصنا وجسرا للمعلومات والمعرفة والحقائق لقرائها، وبين صحافة أخرى تعمل كجسر من نوع مختلف لا تعبر عليه إلا مصالح ملاكها سواء كان هؤلاء الملاك (مؤسسات السلطة أو الكيانات الحزبية أو الشركات الخاصة التابعة لرجال الأعمال ومستثمرى القطاع الخاص)، الفرق هائل بين صحافة تشعر بدورها الإخبارى والمعلوماتى والجماهيرى، ويؤمن صناعها بأنهم يتقاضون أجورهم من جهة واحدة فقط هى القارئ الذى ينتظر صحيفته

كل صباح ليطلع ويعرف ويتخذ قراراته الإنسانية والاجتماعية والسياسية على أساس ما يعرفه يوما بيوم، وبين صحافة أخرى لا تؤمن إلا بالتبعية للملاك، وتتحرك فى الحدود التى تم رسمها وصياغتها لتحقيق المصلحة العليا لهؤلاء الملاك بغض الطرف عن مصلحة قارئها أو جمهورها الطبيعى فى الحصول على المعلومات والتعبير عن الآراء.

أى نوع من الصحافة تلك التى تحيا فى مصر اليوم ؟ وهل بلغت هذه الصحافة حدا من النضج تدرك من خلاله أنها تعمل لصالح الناس أكثر من صالح الملاك، أم أنها لا تزال تحيا مرحلة الولاء للمالك وتحقيق مصالح الممولين؟ ما هى الحدود الفاصلة بين مصالح الملاك ومصالح القراء؟ وكيف تعمل الأطقم التحريرية فى الصحف المصرية على خطوط التماس الساخنة بين الجانبين؟ وما هى أوجه التمييز والتحديد بين المهنى والسياسى فى العمل الصحفى فى مصر؟ وما هى معايير القيم الإخبارية فى الصحف المصرية سواء تلك المملوكة للدولة أو التى تمولها الأحزاب، أو يصدرها رجال الأعمال فى البلاد؟ وهل تحقق هذه الصحف الحد الأدنى من المصداقية فى المعلومة والموضوعية فى التحليل، أم أنها صحف تصدر بانحيازات مسبقة وأفكار سابقة التجهيز؟

الولاء لمن؟ للقارئ، أم للمالك والممول؟ وكيف تؤثر الملكية فى مصر على السياسة التحريرية للصحف المصرية؟ وما نصيب القارئ من الحرية، وكيف تنعكس الحرية المتاحة، أو الحرية المستخدمة، على حياة الناس فى مصر وعلى قضاياهم ومشكلاتهم ومستقبلهم؟ وكيف يمكن أن تتجاوز الصحف

المصرية ما تعانيه من تشريعات مقيدة للحرية، أو معيقة للرأى لتعمل بقدرات أرفع لخدمة القارئ؟ وما هو شكل مساهمة الصحافة المصرية فى الحراك الديمقراطى والإصلاح السياسى فى البلاد؟ وما هى حدود الحرية التى تتمتع بها لتحقيق المشاركة الفاعلة؟ وما الذى يعيقها من الداخل أو من الخارج عن تحقيق هذا الدور بإيجابية؟ ثم كيف يمكن أيضا أن تدرك الجماعة الصحفية المصرية جوانب التقصير التى تتقاسمها جميع الصحف، باختلاف تبعيتها وملكيتها، لكى تستنهض حالة مهنية صادقة وحقيقية تنعكس إيجابا على الوطن، بشرا وأرضا ومستقبلا؟

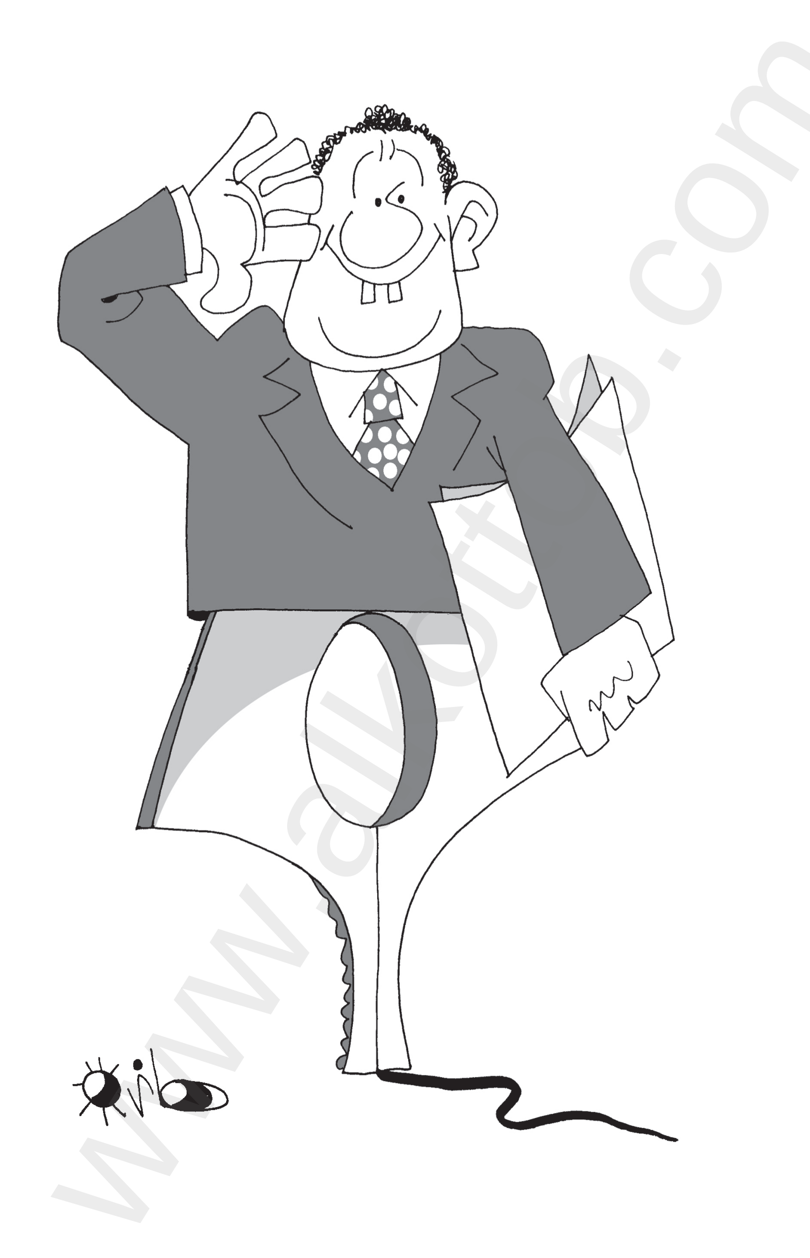


إطلالة..
نظرة على خريطة الصحافة المصرية

تكشف الإحصائيات الرسمية حول واقع الصحافة المصرية أن الصحف الحكومية أو ما اصطلح على تسميته بالصحف (القومية) المملوكة للدولة تهيمن على السوق الصحفية بنسب كبيرة عددا وتوزيعا وإعلانيا رغم تعدد الإصدارات الصحفية الحزبية أو التابعة للقطاع الخاص، ويضم سوق الصحافة فى مصر بشكل عام عددا يصل إلى ٥٨٧ صحيفة، حسب إحصاء حديث للمجلس الأعلى للصحافة، وتتوزع هذه الصحف ما بين صحف يومية وأسبوعية وشهرية وفصلية، وتضم خمس مجموعات صحفية هى الصحف المملوكة للدولة والمسماة بالصحف (القومية) ثم الصحف الحزبية، والصحف المملوكة

لرجال الأعمال والمسماة بالصحف (الخاصة) ثم الصحف الإقليمية، والصحف الصادرة بتراخيص أجنبية من لندن أو من قبرص أو من غيرهما.

وتعمل الصحف المملوكة للدولة (القومية) وفق قرار تنظيمها الصادر فى مايو من عام ١٩٦٠، أى بعد ٨ سنوات من قيام ثورة يوليو، وقد استخدمت هذه الصحف فى الدعاية للثورة، ومواجهة حركات المعارضة، وما زالت تعمل بهذا النهج حتى الآن؛ دفاعا عن السلطة الحاكمة رغم صدور قانون مصرى ينص على التعددية الحزبية فى منتصف السبعينات من القرن العشرين، وتحتكر هذه الصحف ٨٠٪ من الساحة الصحفية من حيث العدد ومن حيث التوزيع ومن حيث سوق الإعلان المتاح فى مصر، وأهمها صحف الأهرام والأخبار والجمهورية، وجميعها تعبر عن وجهة نظر الحكومة وتبرر مواقفها وتعمل كجهاز دعاية خاص بالدولة وأجهزتها التنفيذية، إلى جانب عملها كجهاز دعاية للحزب الحاكم (الحزب الوطنى الديمقراطى) الذى يسيطر على الجهاز التنفيذى وعلى مجلسى الشعب والشورى فى البلاد.



أما الصحف الحزبية فتصدر كلسان حال الأحزاب السياسية فى مصر منذ السماح بإنشاء الأحزاب السياسية عام ١٩٧٧؛ وعلى الرغم من أن حقبة الثمانينات شهدت صدور ثلاث صحف حزبية فقط فإنه مع نهاية التسعينات شهدت مصر صدور ٢٧ صحيفة حزبية، وتتفاوت الإمكانيات الاقتصادية والتكنولوجية والكفاءات الصحفية فى الصحف الحزبية، ولكنها فى مجملها تعانى العديد من المشكلات المادية والضغوط الناتجة عن عدم تعاون المصادر الإخبارية وقلة الموارد الإعلانية وقصور الكفاءات المهنية ومحدودية التسهيلات التكنولوجية، ورغم ذلك قدمت الصحافة الحزبية خطابا صحفيا مختلفا عن الخطاب الرسمي الذي تتبناه الصحف القومية، وإن كان يتفاوت طبقا للانتماءات الأيديولوجية لكل حزب.

الفئة الأحدث فى مجال الإصدارات الصحفية هى الصحف المملوكة لرجال الأعمال، وتحتل المرتبة الثالثة تاريخيا فى الحقل الصحفى، وإن كان بعضها الآن يحتل المرتبة الأولى فى ميدان التأثير، وتحريك الرأى العام أو إثارة القضايا الأكثر اختلافا عن الباقة الإخبارية المفروضة من قبل الدولة، وتصدر هذه الصحف عن شركات مساهمة طبقا لقوانين سلطة الصحافة رقم ٤٨ لعام ١٩٨٠، ورقم ٩٦ لعام ١٩٩٦، وقد شهدت السنوات الخمس الأخيرة نقلة نوعية فى مستوى هذه الصحف وحجم انتشارها نتيجة استغلالها لهامش الحرية المسموح به فى البلاد إلى حده الأقصى، ووصل عدد الصحف الخاصة الصادرة وفق هذه القوانين إلى ٥ صحف أسبوعية، وصحيفتين يوميتين هما المصرى اليوم ونهضة مصر، فيما

دخلت أسبوعية الدستور ساحة الإصدار اليومى خلال شهر مارس من عام ٢٠٠٧. وتأتى الصحف الإقليمية فى المرتبة الرابعة وهى صحف تصدر فى الأقاليم، وتعتمد على تقديم خدمات محلية لسكان الأقاليم، غير أن نفوذها وتأثيرها يتراجع أمام حجم انتشار الصحف القومية التى تصدر وتوزع فى جميع أنحاء البلاد وتحظى بالمرتبة الأولى نتيجة للطبيعة المركزية للسلطة فى مصر.

أما الصحف الصادرة بتراخيص أجنبية فتأتى فى المرتبة الخامسة وإن كانت قد شكلت لعدة سنوات ظاهرة لافتة فى ميدان الصحافة المصرية وهى صحف تصدر خارج نطاق قوانين إصدار الصحف فى مصر للهرب من القيود القانونية الخاصة بعمليات الإصدار، وتحتل جمهورية قبرص المرتبة الأولى فى إصدار التراخيص للصحف المصرية، وتوزع هذه الصحف فى مصر باعتبارها صحفاً أجنبية رغم أن محتواها شديد المحلية، ووثيق الارتباط بالقضايا المصرية دون غيرها من قضايا، ويصل عدد هذه الفئة من الصحف إلى ٧٥ صحيفة طبقا لإحصاءات غير رسمية صادرة عام ٢٠٠٤.

مناخ..
الأجواء العامة للعمل الصحفي

هذا العدد الكبير، نسبيا، للإصدارات الصحفية فى مصر لا يعبر بالضرورة عن مناخ من الحرية والتعددية الشاملة، أو عن شيوع روح الديمقراطية بمفهومها المتكامل، فأحد أهم ملامح الأزمة التى تعيشها الصحافة المصرية هو استحالة الحديث عن حرية للصحافة بمعزل عن الإصلاح الديمقراطى الشامل فى المجتمع، ويمكن التأكيد هنا أن الصحافة المصرية تعانى جملة من المعوقات التى تحول دون قيامها بالدور المطلوب فى خدمة الناس، وفى تلبية احتياجات القراء معلوماتيا وإخباريا أو فى المساهمة بفاعلية وإيجابية وموضوعية فى التطور الديمقراطى والإصلاح السياسى فى البلاد، فالمناخ

السياسى والحزبى والتشريعى فى مصر فرض قيودا متعددة على عمل الصحافة، وأضفى عليها جملة من المعوقات والقيود التى تحول بينها وبين انطلاقة حقيقية، ودور مهنى طبيعى فى خدمة القراء.



ويمكن رصد ملامح هذا المناخ العام فى النقاط التالية :

- احتكار المعلومات والقيود على تداولها :

تعانى الصحف المصرية على اختلاف انتماءاتها من القيود المفروضة على المعلومات فى مصر، وغياب الشفافية فى ميدان المعلومات سواء من المؤسسات الرسمية التى تنزع فى بياناتها الصحفية الدعائية وتفادى الحديث عن القصور أو المشكلات، أو من القطاعات الخاصة التى تفتقد الموضوعية فى رصد المعلومات أو تحليلها، وقد أدى غياب المعلومات فى مصر وعدم وجود تشريعات تنظم تداولها إلى سيطرة أجواء من الارتباك على الصحف المصرية، واضطرار بعض الصحف إلى اعتماد نظرية (التنبؤ الآمن) للمعلومات بمعنى استخدام الخيال فى البحث عما وراء الستار من معلومات غائبة، وهو الأمر الذى يضاعف من حالة الفوضى المعلوماتية، ويحول بين القارئ وبين الحقيقة، ويؤدى إلى شيوع أجواء من الغموض على صعيد الراى العام.



- إصرار الدولة على تغييب مفهوم الإصلاح السياسى بمعناه المتكامل:

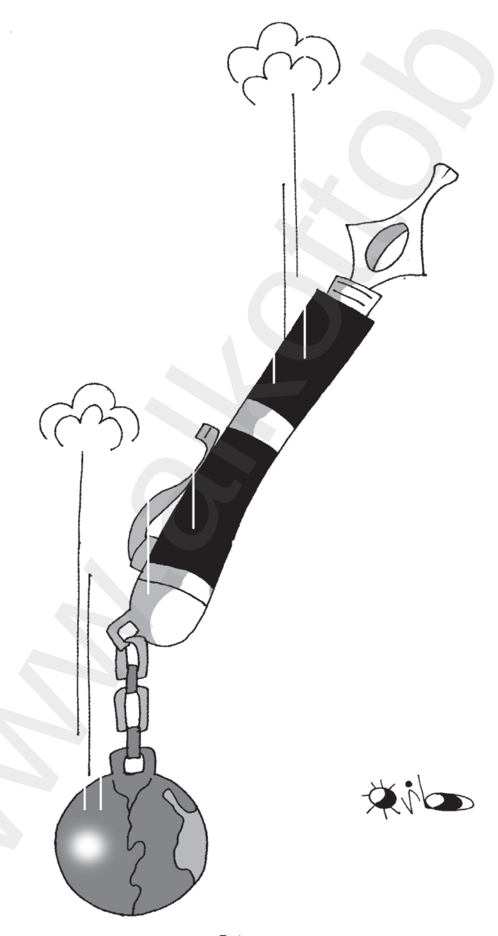
رفعت الدولة شعار "الإصلاح السياسى" فى استجابة مناورة لضغوط داخلية متنامية تعمل من أجل الإصلاح وتداول السلطة وتحقيق المجتمع الديمقراطى، جنبا إلى جنب مع ضغوط خارجية رأى النظام ضرورة التجاوب مع متطلباتها الإقليمية فى الوقت الراهن، غير أن النظام فى علاقته مع الداخل والخارج لم يظهر إيمانا حقيقيا بالإصلاح بقدر ما يسعى إلى المراوغة بالمبادرات السياسية والشعارات الحزبية والتطورات الجزئية لاستيعاب غضب الداخل وضغوط الخارج، وفى بيئة بهذه المواصفات تعمل أجهزة النظام على استقرار الوضع على ما هو عليه، فى حين تحتكر المنح والمنع فى مجال الحريات وقبول الرأى الآخر وتوسيع الهامش المتاح للأحزاب والصحافة، والمعنى هنا أن الإصلاح بمفهومه الحقيقى والشامل غاب عن الساحة السياسية المصرية مقابل شيوع المراوغات والمناورات السياسية؛ وهو الأمر الذى انعكس على طبيعة عمل الصحافة، وفرض عليها قيودا مختلفة فى علاقتها مع النظام ومع مؤسسات الدولة.



- **القيود التشريعية على عمل الصحافة :**

تعيش الصحافة المصرية تحت نيران بيئة تشريعية ضاغطة تفرض قيودا مختلفة على النشر وحرية الرأى والتعبير، وعلى الرغم من بعض التعديلات التى شهدتها قوانين النشر خلال السنوات القليلة الماضية والخاصة بالحبس فى جرائم النشر وغيرها، فإن القوانين المصرية لا تزال تنطوى على حيل مختلفة تتيح للسلطة فى أى وقت مطاردة الصحافة والصحفيين بألوان مختلفة من العقوبات، فضلا عن لجوء النظام والحزب الحاكم لحيل جديدة فى المطاردة أقربها مثلا ما جرى مع رئيس تحرير

صحيفة الدستور الذى مثل أمام القضاء بتهمة إهانة رئيس الجمهورية، وهى دعوى لم يحركها الحزب الحاكم أو السلطة السياسية بصورة مباشرة بل عبر وسطاء ووكلاء من الباطن، ويقدم هذا المثال نموذجا على ما تمتلكه السلطة من حيل لمطاردة الصحافة أيا كانت التسهيلات التى تتظاهر بتقديمها على المستوى التشريعى.



- احتكار الحزب الحاكم لأدوات السلطة والتضييق على عمل الأحزاب :

لا تحظى الأحزاب المصرية بمناخ إيجابى للعمل السياسى مع استمرار فرض قانون الطوارئ وغياب آليات تداول السلطة على أسس ديمقراطية حقيقية (الرئيس يحكم منذ ٢٥ عاما، والحزب الحاكم يسيطر على السلطة فى البلاد منذ عام ١٩٧٦)، الأمر الذى كبل الحياة السياسية المصرية، وحدد لها إقامة جبرية فى حدود ضيقة من العمل السياسى، وقيد حركتها فى الأوساط الجماهيرية.

- غياب بيئة مجتمعية تحترم ثقافة التعدد والحرية الفردية :

المناخ الدينى والاجتماعى فى مصر لا يزال مرتبكا ومرتابا فى النظر إلى حرية الرأى والتعبير، خاصة ما يتعلق بحدود هذه الحرية ومداها حين تتقاطع مع الثوابت الدينية أو الاجتماعية أو الأخلاقية فى المجتمع، كما لا يزال (فقه الحرية) فى مصر على المستوى الاجتماعى يستأصل الحرية الفردية من خريطة المطالب والطموحات، ولا تزال الثقافة العامة فى المجتمع تتشكك فى المدى الذى ينبغى بلوغه فى ميدان الحرية الفردية، كما أن الطقس العام للثقافة الشعبية لا يجيد التقدير والاحترام للرأى الآخر، ويفتقر لثقافة الحوار وقواعد الاختلاف الفكرى، وتتجلى هذه الحقائق جميعها بالنظر إلى مستويات العنف المستخدمة على الصعيد السياسى سواء فى الانتخابات العامة، أو فى الانتخابات الحزبية والتى تشهد

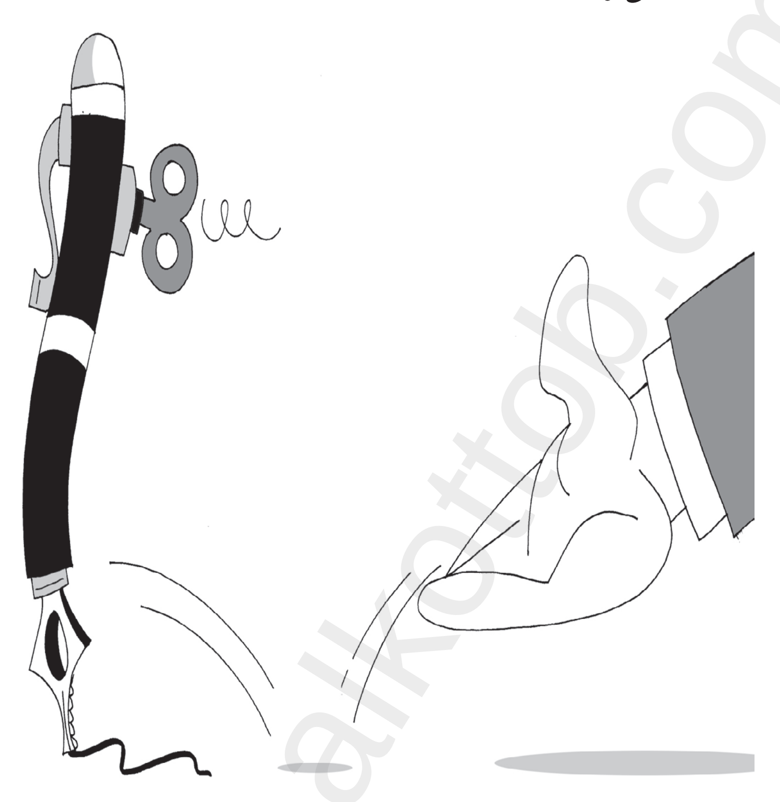
عنفا غير مبرر، وتسودها حالة من فقدان القدرة على الحوار واحترام الرأى الآخر، وهيمنة أجواء التكفير السياسى والدينى والفكرى والتخوين والتجريح بين أصحاب الرأى على الساحة السياسية، وقد يبدو الحديث شاقا عن إصلاح سياسى شامل وتداول حقيقى للسلطة فى غياب ثقافة مجتمعية تحترم الرأى الآخر، وتؤمن بالتعدد وتقدر الحريات الفردية والعامة.



- الاحتواء والاختراق والحريات المراوغة :

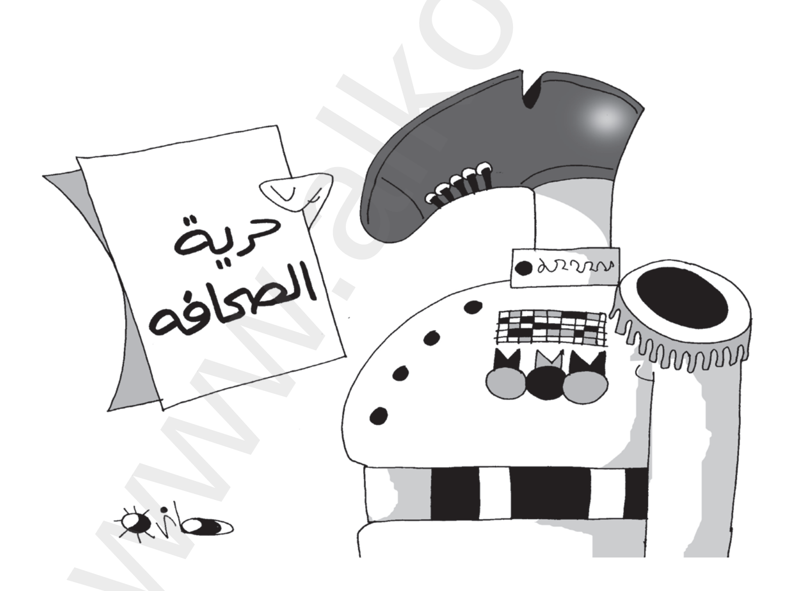
تمارس السلطة السياسية محاولات الاحتواء والاختراق للصحافة؛ وبصفة خاصة الصحافة الحزبية والمستقلة،مرة بصورة مباشرة من خلال الأجهزة التنفيذية، ومرة أخرى عن طريق رجال الأعمال الذين يتحكمون فى سوق الإعلانات، وترتبط مصالحهم بصورة مباشرة مع أجهزة الدولة التى تملك حق المنح والمنع فى البلاد، والسيطرة على سوق الإعلانات وعلى أوضاع رجال الأعمال؛ ومن ثم يمكن للدولة حرمان الصحف المستقلة، حين تشاء، من الموارد المالية التى تضمن استقرارها واستمرارها، وتعتمد الحكومة على نهج من التحايل السياسى فى إدارتها لملف حرية الصحافة؛ بحيث تسمح أحيانا بشيوع أجواء صاخبة من الانتقادات لأجهزة الدولة، وتتساهل فى تجاوز بعض الصحف للخطوط الحمراء التى كانت سائدة فى الساحة المصرية مثل انتقاد الرئيس وعائلته أحيانا، غير أن هذه الأجواء المتسامحة تبقى رهنا بأولويات السلطة وارتباطاتها الخارجية أكثر مما تعبر عن حالة حقيقية من الحرية والديمقراطية والتعدد وقبول الرأى الآخر، ومن هنا فإنه لم يعد مفاجئا أن تنتشر الانتقادات الصاخبة للحكومة والحزب الحاكم والرئيس شخصيا لفترات طويلة، ثم تكشف السلطة عن أنيابها فجأة بإحالة صحفى أو عدة صحفيين للمحاكمة بتهم مختلفة تندرج تحت جرائم النشر التى تصدر بشأنها عقوبات مشددة وفق القوانين المصرية، وهو ما يؤكد أن المناخ الظاهرى للحرية ليس سوى مناخ مراوغ يرتبط بأولويات داخلية وخارجية ووفق ما تقتضيه ظروف النظام

السياسى ومصالحه.



الواقع يقول إذن إن الأجواء العامة قد يسودها قدر من التسامح الظاهرى مع حق النقد وحرية التعبير، لكن التشريعات تبقى جاهزة للانقضاض على من يتجاوزون الخطوط الحمراء فى اللحظة التى تريدها السلطة، والطقس العام قد يظهر سجالا بين السلطة ومعارضيها، تزعم على أساسه الدولة أنها توفر الأجواء اللازمة للحرية لكن ترسانة القوانين المقيدة للحريات،

والحيل السياسية فى التدخل المباشر وغير المباشر تمثلان سلاحا فاعلا فى يد الدولة كلما لزم الأمر، وصور ممارسة حرية الصحافة وتناول شخصيات سياسية كبيرة بالنقد تتكرر فى الصحف الحزبية والمستقلة لكن القوانين المنظمة للعمل الصحفى تحمل العديد من القيود التى تسلب هذه الحريات والحقوق، وبالتالي تعوق أداء الصحافة لمهمتها كقوة تطوير وتغيير في المجتمع، وتبقيها من ثم مجرد طاقات للتنفيس عن الجماهير وللتلوين السياسى والدعاية، لأنها تحت القيود ما زالت تفتقد المعايير الأساسية القائمة على قواعد محددة هي: الحرية والاستقلال والتعددية وتدفق المعلومات وحرية إصدار الصحف وتكوين مؤسسات الإعلام.



ووسط مناخ عام بهذه الملامح يصعب فصل حرية الصحافة كوحدة منفصلة عن طبيعة السلطة وطبيعة المجتمع، ويصعب أيضا الحديث عن دورها الإخبارى والمعلوماتى وتوازنها المهنى بين الرأى والرأى الآخر فى ظل مناخ هو بالأساس استئصالى، واستقطابى، وتخوينى ويفتقر إلى آليات التعامل مع الأفكار والمفاهيم المخالفة، ومن ثم فإن الصحف التواقة إلى الحرية تجد نفسها فى خندق النضال ليس من أجل حريتها فحسب، بل من أجل الحريات السياسية والعامة بوجه عام، وتواجه الصحافة فى طريقها لذلك قائمة من العقبات الأساسية تجعل من هذا النضال أكثر مشقة وصعوبة.

ممارسة..
كيف تفاعلت الصحف مع المناخ العام؟

المناخ السياسى والاجتماعى والتشريعى انعكس بحفنة من الممارسات المهنية السلبية فى الساحة الصحفية، وأدى إلى فرض حالة صحفية غير مثمرة على مستوى الحريات أو على مستوى التطور الديمقراطى أو الإصلاح السياسى، وأعاق كذلك طبيعة الدور الإخبارى والمعلوماتى للصحافة فى مصر بشكل عام.

ودون تمييز بين الصحف المملوكة للدولة أو للأحزاب أو القطاع الخاص يمكن رصد السلبيات التى تقاسمها الجميع، وأثر هذه السلبيات على حق القارئ فى المعرفة والإطلاع وبناء آراء ومواقف على أسس سليمة وصحية.

ويمكن إيجاز جوانب التقصير فى النقاط التالية :

١- الدعائية وغياب المضامين الأساسية :

سيطرت أجواء دعائية على معالجات (صحف الدولة) لقضايا التطور الديمقراطى بانحياز مطلق للخطوات المحدودة التى اتخذها النظام السياسى تجاه الإصلاح السياسى، وفى المقابل سادت (صحف الأحزاب) أجواء دعائية مضادة بالتقليل من أهمية خطوات النظام فى هذا المسار، ومحاولة بعض الصحف "تأكيد" أن الحركة المحدودة التى تشهدها مصر فى هذا المجال ناتجة عن ضغوط سياسية دولية وإقليمية أكثر من كونها توجها حقيقيا نحو الإصلاح، ومن ثم أصبحت كل خطوة بطيئة من الدولة باتجاه التطور الديمقراطى بمثابة (يقظة تاريخية) فى معالجات صحف الدولة، فى حين صارت الخطوة نفسها (تراجعا عن الإصلاح ومؤامرة على الديمقراطية لصالح الحزب الحاكم) فى معالجات الصحافة الحزبية.



٢- الافتقار للشمولية فى الرؤية وهيمنة ثقافة الاجتزاء:

ترتبت على هذه الأجواء الدعائية معالجات مجتزئة لقضايا الإصلاح والتطور الديمقراطى؛ فصحافة الدولة من جهة تتولى معالجة الباقة الفكرية المفروضة من قبل النظام السياسى سواء على المستوى الحكومى، أو على المستوى الحزبى (الحزب الوطنى) دون قدرة على طرح الأفكار الجادة على الجانب الآخر، بل بإصرار وتعمد أحيانا على تجريح الأفكار الأخرى من خارج هذه الباقة، فى حين قفزت بعض الصحف الحزبية والخاصة فوق هذه الباقة وحاولت طرح ملفات أخرى اعتبرتها من وجهة نظرها الأساس فى قضايا الإصلاح مقللة من كل ما هو دونها، من غير تكامل فى الرؤية أو انحياز للخطوات الإيجابية التى قد تقبل عليها الدولة، كما تأثرت الرؤية العامة بمصالح الأحزاب ومطالبها الخاصة والأفكار الأيديولوجية المسبقة لكل حزب، ومن ثم خلت المعالجات المهنية للصحف من قدرة على اعتماد منهج للحوار يقدم الرأى والرأى الآخر بنزاهة، أو يرصد ما فى طروحات الآخرين من عناصر إيجابية.

٣- التحيز المسبق وغياب المعالجات المهنية :

غابت، كثيرا، آليات العمل الصحفى والقيم المهنية الأساسية عن معالجات الصحف فيما يتعلق بقضايا التطور الديمقراطى، فالمساحات المتاحة فى الصحافة الرسمية لأعضاء الحزب

الوطنى الحاكم ولرموز السلطة فاقت بكم هائل تلك الممنوحة لقيادات أحزاب المعارضة أو النواب المستقلين، كما تبنت صحف الدولة **الأفكار (السياسية والأمنية)** للسلطة فى تعاملها مع بعض التيارات السياسية مثل جماعة الإخوان المسلمين التى صار اسمها (**الجماعة المحظورة**) فى الخطاب العام لصحف الدولة، وربما يكشف شيوع هذا المصطلح واستخدامه فى جميع صحف الدولة تقريبا، عن اتباع توجيهات مسبقة تتبنى وجهة نظر الدولة بالكامل، وفى المقابل فإن بعض الصحف الخاصة تعاملت مع كل مسارات التطور الديمقراطى بانحياز مسبق إلى جماعة بعينها؛ الأمر الذى وجه آلتها المهنية إلى الخروج على آداب المهنة فى النقد والتقييم لخدمة مصالح التيار الذى تعمل من أجله، فى حين أن بعض الصحف الحزبية تعاملت أيضا وفقا لمصالح أحزابها، فالحزب الذى يخوض خصومة مع تيار الإسلام السياسى على أساس أيديولوجى تبنى وجهة نظر السلطة فى موقفها من الإخوان المسلمين، بصرف النظر عن مستوى الالتزام الديمقراطى فى سلوك السلطة بهذا الشأن، ومن ثم دارت صحف الحزب فى الدائرة نفسها دون إعلاء قيمة الديمقراطية أو حرية الرأى، أو وضع القضايا الخلافية على طاولة المعالجة المهنية، **وأدى كل ذلك إلى خلط ما هو سياسى مع ما هو مهنى وإعلامى وقيمى**، ومن ثم غابت القدرة على إثراء حوار إيجابى وموضوعى يجرى على أساسه الحوار بشفافية وموضوعية.



٤- النخبوية فى طرح القضايا والملفات الخاصة بالتطور الديمقراطى :

أداء الصحف المصرية على اختلاف انتماءاتها اتسم بالضعف فى نقل ساحة الحوار حول التطور الديمقراطى من إطار النخبة إلى الإطار الجماهيرى، وتوسيع النقاش العام حول هذه القضية ليشمل من هم خارج دائرة النخبة السياسية، فاهتمت صحف الدولة والصحف الحزبية بالتراشق المباشر أو غير المباشر، أكثر من اهتمامها بتبنى مضمون إعلامى يضمن نشر الثقافة الديمقراطية فى الأوساط الشعبية على نحو سليم، أو تشجيع المشاركة السياسية، أو فتح مجالات مبتكرة لدخول جماهير القراء على خط الحوار بفاعلية.

٥- التفريط فى المصداقية:

– كيف يمكن أن تناضل (صحيفة ما) فى القاهرة نحو المزيد من الإصلاح الديمقراطى، فى حين تمارس هذه الصحيفة نفسها طقوس المبايعة والتبرك بنظم عربية أخرى فى المنطقة لا تعرف معنى الإصلاح، ولا تعترف بالديمقراطية بحجة التزام هذه الأنظمة بالقضية الوطنية ووقوفها على خط (النضال) فى ملف الصراع العربى الإسرائيلى (مثلا)؟

فغفران خطايا أنظمة أخرى فى الميدان الديمقراطى بحجة تصديها (للقضية القومية) أدى إلى فقدان المصداقية، وفتح ثغرات فى الخطاب الإعلامى المطالب بالتطور الديمقراطى لدى الكثير من الصحف الرسمية والحزبية والخاصة.

– وكيف يمكن أن تنتقد صحيفة ما قضية (توريث السلطة)

فى مصر فى حين تعلن التأييد والانحياز لنظم أخرى فى العالم العربى، ورثت السلطة بالفعل وتحايلت على الدستور، وأدخلت على دساتير بلادها تعديلات خاصة بلا إرادة شعبية لصالح رئيس بعينه أو نجل رئيس بعينه؟

– وكيف يمكن أن تتناول صحيفة ما قضية تداول السلطة على المستوى الوطنى العام فى حين تعجز عن مناقشة قضايا تداول السلطة فى الأحزاب التى تنتمى إليها؟

هذا النوع من غض الطرف عن المشكلات الداخلية فى الأحزاب، فى إطار المصالح المشتركة، قاد إلى ضياع المصداقية والحد من تأثير الصحف فى الميدان العام.

– ثم على الجانب الآخر، كيف يمكن أن تنتقد صحف الدولة، الموالية للحزب الحاكم وحكومته، الممارسات اللاديمقراطية فى الأحزاب أو فى الجماعات السياسية الأخرى فى حين تمسك عن طرح الملف نفسه على مستوى الحزب الحاكم، أو على المستوى الوطنى العام؟

– (المصداقية الضائعة أدت إلى اختلال دور الصحف فى علاقتها بالتطور الديمقراطى، وفى طرحها لملفات الإصلاح السياسى، المصداقية الضائعة حالت دون طرح نقاش موضوعى وجاد وشامل وغير مجتزأ وغير خاضع للأهواء السياسية التى تتحكم فى مسارات الغالبية العظمى من هذه الصحف)



هامش..
حوار مع قارئ

قد تتقاسم معى الاستفهامات

وتابعت شكل الخريطة الصحفية

ولعلك أبديت رأيك فى المناخ الذى يحكم عمل هذه المهنة

وربما تضيف أو تحذف من بعض الصور السلبية لممارسات هذه المهنة

ما الذى تقوله الآن؟..

تقول.. ربما.. إن الكل شركاء فى حرمانك من حقك الطبيعى فى المعرفة.. وقد تقول إن المناخ العام.. والممارسة المهنية تضرب جدارا يحول بينك وبين الحقيقة..

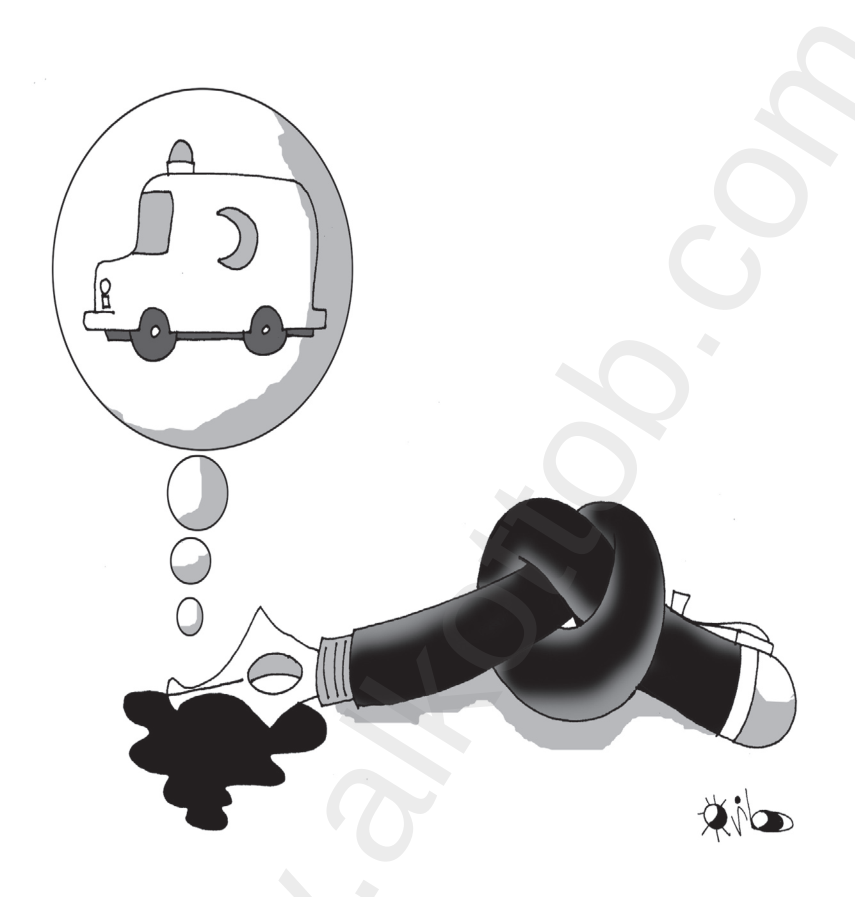
دعنى أخمن أيضا..

قد تقول إنك لن تخسر كثيرا إن قررت ألا تصدق أحدا، الحكومة أو المعارضة، أمانة السياسات أو اللجان العليا فى الأحزاب.. قيادات الوطنى أو قيادات الإخوان المسلمين، الإعلام الرسمى أو الإعلام المعارض.. أو الصحافة التى يملكها رجال الأعمال.. لا يوجد خطاب سياسى وإعلامى يستحق أن تتوقف عنده أو تتأمله، أو تأخذ منه وترد، ومن ثم لا يوجد حوار حقيقى فى مصر، لا توجد لغة مشتركة أو مجال واحد أو إطار متفق عليه أو مفردات محل إجماع، بل كل فى فلك يسبحون، فالمعارضة كما الحكومة كلاهما قد يكذب ويبالغ ويستبدل لغة دعائية تعبوية غارقة فى المبالغة أو ملوثة بالكذب بلغة الواقع، لا أحد يرى نفسه كما هو فى الحقيقة، ولا أحد يرى الآخر كما ينبغى أن يراه، ومن ثم لا نقاش ولا حوار ولا تقدم ولا أمل..

نبدأ بالحكومة مثلا، تعرف أنت، طبعا، كيف يتصرف النظام وأجهزته دائما، فأى رحلة (عادية) للرئيس فى الخارج هى تحول تاريخى فى مسيرة مصر، حتى لو كانت الغاية استيراد القمح لا تصديره، وأى قرار (باهت) لرئيس الحكومة هو انطلاقة فريدة نحو المستقبل، حتى لو كان قرارا بالحصول على دين جديد من منظمة دولية أو قبول منحة لا ترد من صندوق عربى، وأى نشاط (كسول) لأى وزير، هو مفتاح الحل السحرى لمشاكل البلاد، حتى لو كان زيارة بروتوكولية لمرفق مياه أو مستشفى للتأمين الصحى، وأى تصريح فارغ من قيادة حزبية

هو فجر جديد فى صعود الديمقراطية المصرية، حتى لو كان إعادة روتينية للفصل الأول من كتاب التربية الوطنية المقرر على المدارس الإعدادية، وفى النهاية لا شئ من ذلك له ظل من الحقيقة، كل شئ عادى وباهت وفارغ وكسول، لكن اللغة الإعلامية والخطاب السياسى يحلق بأبعد مما هو كائن، ويقدم صورة لما يستحيل أن يتحقق على أرض الواقع، والنتيجة أنه لا أنا ولا أنت ولا أحد فى مصر يصدق ذلك أو يتفاعل معه أو يشعر به، والأذكياء منا فقط، هم الذين يتوقفون عن طرحه للنقاش أو للمساءلة.

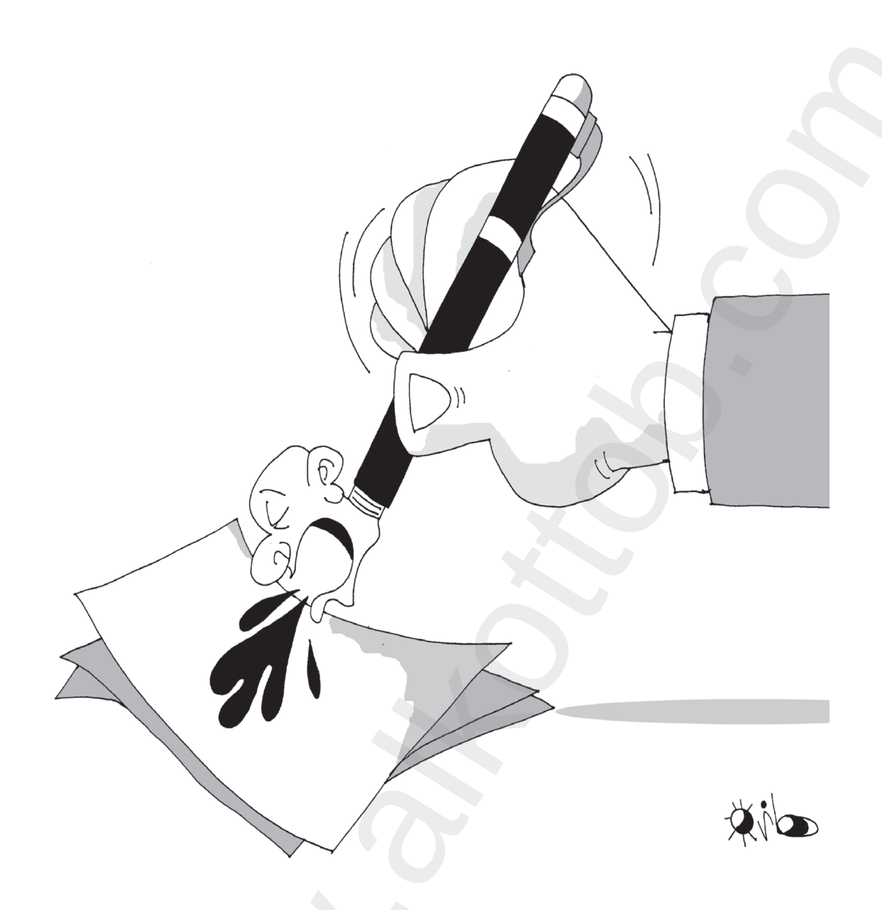
لكن لا بأس، فأنت تعرف أن الكذب ليس فعلا غريبا على الأنظمة، ولكن المشكلة أن تنتقل هذه الحالة الكاذبة والتعبوية الفجة فارغة المضمون من الحكومة إلى المعارضة، ومن جرائد السلطة إلى الصحف الحزبية، ومن التليفزيون الرسمى إلى التليفزيونات الخاصة، الكل يعزف على النغمة نفسها، الكل يختار الفلك الذى يسبح فيه على هواه، لا أحد يقدم الحقيقة كما هى، فخطاب المعارضة أصابته عدوى خطاب الحكومة، تعبوى فارغ، ودعائى كاذب، صيغ المبالغة والتهويل والتهويم تصل فى بعض الصحف أو فى مفردات الخطب السياسية لرؤساء الأحزاب والنشطاء السياسيين إلى حد تحولها بذاتها إلى فعل ساخر لا يؤثر فى أحد ولا يحرك أحدا.



صحف المعارضة مثلا تستخدم مصطلحات من قبيل (حانت لحظة انهيار الحكم)، أو (مصر على أعتاب الثورة الكبرى)، أو (النظام يترنح والحكومة على وشك السقوط)، أو (ضربة كبرى تهدد الأمن القومى المصرى)، (مأزق سياسى ينهى عصر الحزب الوطنى) تلك هى العينات من لغة الخطاب الإعلامى

والسياسى لدى المعارضة، لغة تصلح للحظات الأخيرة فى عمر ثورة شعبية توشك أن تحتل قصور الحكم وتعلن ميلاد نظام جديد، وخطاب يسبح فى فلكه الخاص ويتوهم أن الأداء الساذج لحركة المعارضة المصرية أو خطبة تافهة لزعيم حزب معارض، يمكن أن يسفرا عن سقوط مدوٍ لنظام الحكم (يا سلام)، المعارضة تصرخ بصوت أعلى مما يحتمله الشارع، والصحف تعمل وكأنها تمهد للدقائق الأخيرة قبل بيان الثوار دون أن يكون هناك ثورة أو ثوار أو حتى شعب مستعد لذلك.

لا أحد يتحاور على قضية أو يناقش تفصيلة أو يتحلى بالمصداقية فى الطرح أو النقاش أو حتى فى الأسئلة، والملفات الحقيقية ليست جزءا من الموضوع، بل لا موضوع أصلا ليكون أى ملف جزءا منه، لا نقاش فى مصر بل نباح متواصل هنا أو هناك، وتعبئة من الجانبين، وخصومة مفرطة بلا مضمون، لا حقيقة فى مصر بل كذب فى مختلف المعسكرات، لا أحد يعرف حجمه الحقيقى فى الشارع، ولا حجم خصومه فى المعسكرات الأخرى، ولا أحد يعرف الفرق بين الخصومة والعداوة، وبين العمل السياسى والحروب القبلية، لا الحكومة تعرف ولا المعارضة بأحزابها وتياراتها تعرف.



إذا استمر الحال على هذا الوضع النازى والفاشستى، فسيبقى الحكم طويلا، ربما أكثر مما يتصور أصحاب شعارات السقوط والانهيار، وإذا بقيت الحكومة كثيرا فلا أمل فى نهضة ولا أفق للحلم، من ذا الذى يستطيع المبادرة إلى التغيير، ومن ذا الذى يمكن أن يعيد لغة الحوار إلى ميدان النقاش لا ميدان التراشق والتخوين.

إجابة..
تصورات مهنية من الداخل

لا سبيل لتواصل فاعل وإيجابى وموضوعى ومنزه عن الأغراض السياسية أو الأيديولوجية أو الفكرية إلا باتباع الصحافة المصرية، الصحف كل الصحف، بانتماءاتها المختلفة لجملة من القواعد نتصورها فى السطور التالية :

– الصحيفة تنقل الخبر كما هو، وبكل تفاصيله الواقعية الحقيقية، وعبر أدوات توثيقية مؤكدة من خلال وثائق أو بيانات أو معلومات غير مشكوك فيها أو شهود عيان علنيين أو أطراف مشاركة فى صناعة الأحداث، ودون أى إضافة أو تشويه يؤدى إلى تغيير مسار الحقائق أو توجيهها وجهة سياسية أو طائفية أو دينية أو مذهبية أو لخدمة مصالح خاصة.

العمل الصحفى قائم على طرح الأسئلة الأساسية الخاصة بمصالح واهتمامات المجتمع، وما يتناسب مع اهتمامات الجمهور المستهدف من القراء، وتلتزم الصحيفة أى صحيفة، بتقديم الإجابات الصحيحة عن أسئلة الأحداث من مصادرها الأصلية، ويعمل طاقم الصحيفة على تقديم المعلومات والخلفيات والتحليلات العلمية مرافقة للتغطيات الصحفية لتصنع باقة متكاملة من التغطية العادلة ومن الإجابات والمعلومات التى تساعد على الإلمام بجميع التفاصيل؛ ليتوافر للقراء القدر الأكبر والأخلص والأصدق من المعرفة لإطلاعاتهم ومتابعة مسار الحياة بدقة مما يساعدهم على تشكيل وعى عام على أسس حقيقية وبما يساعدهم على تحديد توجهاتهم العامة والوطنية بدقة وعلى أسس صحيحة.

– تنشر الصحيفة أخبارها بعد التحقق من المعلومات الواردة فى متنها من المصادر الرئيسية ووفق معلومات صحيحة وأدلة لا تقبل التشكيك، وتلتزم الصحيفة بالأمانة فى عرض ما لديها من حقائق، أو الاعتراف بعدم وصولها إلى الحقيقة الكاملة بعد فى أى قضية من قضايا التغطيات الإخبارية أو التحقيقات أو المواد الصحفية المختلفة المنشورة على الصفحات.

– تجتهد الصحيفة من أجل تحقيق التوازن الدقيق بين حقها فى الحرية والتعبير عن الرأى ونشر المعلومات، وبين مسئولياتها فيما يتعلق بالقيم الأخلاقية المرعية فى المجتمع؛ بحيث لا تتجاوز الصحيفة فيما يتعلق باحترام حق الخصوصية، واحترام الحريات الفردية، واحترام العقائد والأديان المختلفة، ورفض العنصرية والمذهبية والطائفية، والتأكيد على الإيمان

بالتعايش بين الأديان والطوائف والأعراق المختلفة على أسس الدولة المدنية وعلى أساس حقوق المساواة الكاملة أمام القانون فى الواجبات والحقوق.

– لا تعبر الصحيفة بأى حال عن وجهة نظر طرف واحد فى المواد المنشورة بل تعمل بجدية على التعددية والتنوع فى الآراء وعرض وجهات النظر المختلفة والمعلومات المتعددة حتى فى حال تناقضها من قبل الرواة وصولا إلى تقديم الصورة كاملة كما هى وبدون تدخل فى التفاصيل إلا فيما يتعلق بالمعالجات المهنية فى الصياغة التحريرية.

– تتنزه أغراض النشر واختيار المواد الصحفية عن أى أهداف سياسية أو دعائية أو تجارية أو مصالح خاصة غير مصالح القراء والمصلحة العامة للبلاد.

– الصحيفة تحترم حق الخصوصية للشخصيات العامة، ولا تقدم على اقتحام هذه الخصوصيات إلا عند الضرورة فى حالة تتقاطع فيها هذه الخصوصية مع تحقيق مصلحة المجتمع بالمفهوم الشامل وغير الحزبى أو التمييزى لهذه المصلحة أو فى حالة تحقيق هذا الاقتحام للخصوصية مصلحة عليا للبلاد محل تقدير شامل.

– أن تعيد الصحف الاعتبار لمصلحة المجتمع والناس فى المقام الأول لا مصالح الملاك والممولين، وعلى الصحف أن تفهم أن مصلحة المجتمع تقوم على حمايته من:

١. ارتكاب الجرائم الجنائية ضد الأفراد أو ضد المؤسسات العامة.

٢. السلوك السياسى الذى يعتمد نهج العنف ضد الأفراد أو

المجتمع من قبل السلطة.

٣. السلوك السياسى الذى يعتمد نهج العنف والعمل المسلح من قبل تيارات سياسية.

٤. الفساد المالى والإدارى من قبل الأفراد والمؤسسات التابعة للسلطات الثلاث.

٥. الإهدار المتعمد للمال العام من قبل الأفراد أو المؤسسات التابعة للسلطات الثلاث.

٦. الظلم وغياب العدل والمساواة فى المؤسسات العامة أو فى القطاع الخاص.

٧. الممارسات التى تؤثر سلبا على صحة المواطنين فى الداخل.

٨. الممارسات التى تؤثر سلبا على أمن وسلامة المواطنين.

٩. الممارسات التى تؤثر سلبا على أمن وسلامة وصحة وحقوق المصريين فى الخارج.

١٠. التضليل المتعمد بالدعاية الأيديولوجية أو الحزبية أو الطائفية.

١١. إخفاء المعلومات التى تساعد المواطنين على اتخاذ قرارات صحيحة.

١٢. منع حرية التعبير بشتى صورها فى المجتمع من قبل السلطة.

١٣. منع أو مطاردة أو اضطهاد الآراء والأفكار على أسس تمييزية عقائديا أو عرقيا.

١٤. العنف ضد المرأة على الأصعدة العائلية والاجتماعية والسياسية.

١٥. العنف ضد الأطفال على الأصعدة العائلية والاجتماعية

والسياسية .

١٦. كل ما من شأنه تهديد بناء الدولة المدنية ومجتمع القانون والديمقراطية والحريات .

أما على مستوى تغيير المناخ الصحفى والسياسى فإن الجماعة الصحفية المصرية تعاهدت على ما يلى :

– الضغط المنظم على الحكومة والبرلمان، لتعديل التشريعات المقيدة لحرية الصحافة، خصوصا قوانين الصحافة، والمطبوعات، والنقابات المهنية، كخطوة أولي تمهد لإصلاح تشريعي أوسع وأعمق، يتناول القوانين سالبة الحرية، من قانون العقوبات، إلى قانون الطوارئ.



– العمل على إقرار حرية إصدار الصحف، وتكوين مؤسسات الإعلام وشبكات التلفزيون والإذاعة، حتى لا يظل احتكار الحكومة والحزب الحاكم للصحف القومية واتحاد الإذاعة والتلفزيون قائماً بصورته الراهنة المعرقلة لحرية الصحافة والإعلام وتعدديتها واستقلالها.

– المبادرة بإعداد برنامج علمي يسعى لخلق بديل إدارى لإدارة المؤسسات الصحفية القومية، بحيث تصبح هذه المؤسسات ملكا للشعب، وليست ملكا للحكومة، ومعبرة عن إرادة الأمة، وليست إرادة سلطة تنفيذية وحزب حاكم فى أى وقت من الأوقات.

– قيام نقابة الصحفيين بحملة قوية للتصدي لظاهرة الإفساد المهني والمالي والإداري، السارية بتوسع في كثير من الصحف، والتي باتت تجند صحفيين عديدين وتغريهم بالمال ضمن ظاهرة اختراق رجال الأعمال والأموال لعديد من الصحف باسم الإعلانات، ومن ثم وقوع جريمة خلط الإعلام بالإعلان، خصوصا فيما يتعلق بالإعلانات السياسية القادمة من دول أخرى، أو الإعلانات التجارية المتخصصة متعددة الأهداف.



البداية

الطريق إلى تواصل حقيقى مع الناس، وتعبير صادق عن الرأى العام ومصلحة المجتمع يبدأ من الداخل والخارج معا، ولا ينبغى التعويل على المناخ السياسى والصحفى وحده فى تبرير الاستقطابات أو اللغة الجارحة أو فقدان المصداقية أو الانحياز لمصالح الملاك على حساب الآخرين، فالأداء المهنى يجب أن يتم تصويبه بالقدر نفسه الذى يجرى فيه النضال من أجل تغيير المناخ.

يجب حسم الولاء أولا للقارئ.. حتى يكون النضال من أجله وحده، وتعبيرا عن مصلحة المجتمع بمفهومها الشامل.. حسم

الولاء هو الخطوة الأولى فى حسم أزمة المناخ.. وحسم أزمة المناخ سيحمل المهنة والمجتمع إلى آفاق أرحب من الحرية والديمقراطية واحترام الرأى الآخر.



تعريف بالمؤلف

الاسم: خالد صلاح

• خريج قسم الصحافة بكلية الإعلام– جامعة القاهرة.

• كاتب صحفي بجريدة الأهرام.

• يحرر عموداً ثلاثة أيام في الأسبوع في صحيفة «المصري اليوم».

قام بعدة تغطيات خارجية وإعداد تحقيقات صحفية متخصصة في كل من: الولايات المتحدة الأمريكية، وإنجلترا، وفرنسا، والنمسا، وألمانيا، وإيران، والعراق، ولبنان.

• يستعد لإصدار صحيفة أسبوعية تحت اسم «اليوم السابع»، برؤية تحريرية ليبرالية مستقلة.